أكدت أهمية استعراض سجلها أمام الأمم المتحدة

العقيل: الكويت تسعى إلى بناء مجتمع تتأصل فيه مبادئ حقوق الإنسان

مريم العقيل خلال مشاركتها في الاجتماع

أكدت الكويت أول أمس أن الاستعراض الدوري الشامل الذي يتبعه مجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان يشكل فرصة سانحة للدول لعرض سجلها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وقالت وزيرة المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة مريم العقيل في كلمة أمام المجلس في إطار استعراض سجل الكويت لتعزيز وصيانة حقوق الإنسان: إن الكويت تسعى منذ نشأتها وحتى الوقت الحالي إلى بناء مجتمع تتأصل فيه مبادئ حقوق الإنسان والحرص على تنميتها وصيانتها ضد أي خرق أو انتهاك إيمانا منها بتلك الحقوق.

وأكدت العقيل تعاون الكويت مع الفريق العامل والآليات الدولية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وبالشراكة مع منظمات المجتمع المدني.

وشرحت أن قضايا حقوق الإنسان تحتل مركزا في أولويات اهتمامها على الصعيدين المحلي والدولي وذلك انسجاما مع تعاليم الشريعة الإسلامية والدستور الكويتي لعام 1962.

وأوضحت أن الكويت تعتبر عملية الاستعراض الدوري الشامل فرصة للنقد الذاتي والبحث عن مكامن الضعف والقوة في مجال قضايا حقوق الإنسان مستفيدة من تجارب الدول الشقيقة والصديقة ومتطلعة من وراء ذلك إلى تطوير سياساتها وممارساتها الداخلية المتعلقة بحقوق الإنسان.

كما أكدت تطلع الكويت أيضاً إلى التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إيجاد المزيد من التنمية والرفاهية المنشودة بدلا من الصراعات والحروب.

وأشارت العقيل الى الجهود المبذولة للكويت في مجال حقوق الإنسان المختلفة في العمل على تحسين ترتيب الكويت في مؤشر الرخاء العالمي من المركز 80 عام 2017 إلى المركز 66 عالميا من إجمالي 149 دولة عام 2018.

وتابعت أن الكويت قد عملت أيضا على تحسين ترتيبها في مؤشر السعادة من المركز 45 إلى المركز 39 عالميا من إجمالي 156 دولة عام 2018 ضمن قائمة الدول الأكثر سعادة في العالم.

وأوضحت أن كل تلك النتائج تعكس جهود الحكومة الكويتية في توفير الحرية السياسية والأمن الاجتماعي.

في السياق ذاته أشارت العقيل إلى حرص الكويت على احترام التزاماتها إزاء انضمامها إلى الصكوك الدولية وذلك بتقديم تقارير دورية للآليات المعنية بحماية حقوق الإنسان وأنشأت لهذا الغرض اللجنة الوطنية الدائمة لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات ذات الصلة بحقوق الإنسان برئاسة وزارة الخارجية.

وشرحت أن تلك اللجنة تضم جميع الجهات المعنية وذلك من أجل وفاء الكويت لالتزاماتها أمام اللجان التعاقدية وتقديم التقارير بالمواعيد المحددة وهو الأمر الذي دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان السابق الأمير زيد بن الحسين إلى الإشادة بالكويت على هذا الالتزام أمام مجلس الأمم المتحدة وحرصا منها على التعاون والتفاعل مع الإجراءات الخاصة في مجلس حقوق الإنسان فقد استقبلت المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالبشر في سبتمبر 2016.

كما استقبلت في العام ذاته الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة المنبثق عن مجلس حقوق الإنسان لدولة الكويت وفي عام 2018 استقبلت الكويت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتعكف الكويت حاليا على تنسيق موعد زيارة كل من المقرر الخاص المعني بالحق في السكن والمقرر المعني بالرق المعاصر وأيضا الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الانسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال.

وأشارت العقيل إلى خطة التنمية الكويتية الوطنية 2015 – 2020 التي تضمنت مجموعة أهداف ومستهدفات لمساعدة البلاد في القضاء على كافة صور التمييز ضد المرأة.

وأوضحت أن هذا المشروع قد ركز على ثلاثة مجالات رئيسة هي دعم وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسة ودعم مشاركة المرأة في القطاعات كافة وتطبيق السياسات الإيجابية تجاه الجنسين من أجل تعزيز مشاركة المرأة وتزويد البيانات من أجل دعم خطة وطنية شاملة تفصيلية لمعالجة العنف ضد النساء.

في الوقت ذاته أكدت العقيل اهتمام الكويت البالغ بجميع فئات المجتمع وفقا للدستور الكويتي بمن فيهم الاشخاص ذوو الإعاقة وقد تجلى هذا في اصدار الكويت لقانون 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتلاه تصديق الكويت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2013.

ولفتت إلى انشاء الكويت الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة لتكون جهة التنسيق الحكومية المعنية بالإعاقة والتي تشرف على تطبيق (القانون 8) لسنة 2010 وبنود الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة.

وتابعت القول: إن الخطة الانمائية للدولة جاءت لتحقيق البنود المتفق عليها في هذه الاتفاقية ومنها دراسة الوضع الحالي للنموذج الطبي المتبع في الكويت ووضع الخطوات اللازمة لتحويله الى نموذج اجتماعي يعمل على تغيير نظرة المجتمع للأشخاص ذوي الاعاقة والخدمات المقدمة لهم ليكونوا أعضاء أكثر فاعلية في المجتمع.

وقامت الكويت بعمل حملة توعوية بعنوان «قدراتي تميزني» تهدف الى دعم الدمج الاجتماعي وتعزيز مشاركة الاشخاص ذوي الاعاقة في جميع انشطة المجتمع وذلك عن طريق إبراز القدرات والتجارب التي تمتلكها هذه الفئة.

أما في مجال الخدمات الصحية فقد ضمنت الدولة لهم الأولوية في تقديم الخدمات الصحية وقامت بوضع خطة لتوفير بعض الخدمات التأهيلية التي يحتاجها الأشخاص ذوو الاعاقة في المراكز الصحية في المناطق السكنية.

وفي مجال التعليم انتهت الهيئة من استراتيجية الدمج التعليمي في إعداد الخطوات الأولية والجدول الزمني لتنفيذها وتحديد ادوار الجهات المعنية في التعليم.

وفي مجال الإتاحة وسهولة الوصول تم إصدار (كود) البناء ووضع الإطار الوطني لإتاحة المحتوى الالكتروني وتم تعريف عمل ورش تعريفية وتدريبية لتطبيقها في الكويت.

وقامت أيضا بإصدار استراتيجية للتوظيف عن طريق برامج تدريبية تؤهل الأشخاص من ذوي الإعاقة للعمل.

وحول قضية المقيمين بصورة غير قانونية أكدت الوزيرة العقيل أن مجلس الوزراء الكويتي اعتمد لذلك خطة لمعالجة أوضاع هذه الفئة ترتكز على أسس ومبادئ أهمها العدالة والمساواة ومراعاة الجوانب الإنسانية والاجتماعية بما لا يخالف القوانين واللوائح المعمول بها في البلاد.

وقالت وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة مريم العقيل: إن الكويت وفي اطار الجهود الحثيثة والعمل الدؤوب لمعالجة اوضاع تلك الفئة بالبلاد فإنه ينظر الى هذه الفئة باعتبارها ذات طابع انساني محض تحمل في طياتها أبعادا سياسية تتعلق بأن الجنسية من أعمال السيادة التي لا تقارع الدولة فيها.

وأضافت أن هذا المبدأ مستقر في العلاقات الدولية واقرته العديد من التشريعات الوطنية للدول.

وشرحت أن الرغبة السامية من صاحب السمو أمير البلاد هي النبراس الذي يضع الخطوات الصحيحة من أجل معالجة أوضاع تلك الفئة.

وأوضحت أن هذه الرغبة التي انطلقت من أن هذه الفئة هي ذات ابعاد انسانية في المقام الأول وعدم بخس حقوق تلك الفئة حتى وأن كانوا مقيمين بصورة غير قانونية.

وقالت: إن مجلس الوزراء الكويتي اعتمد في عام 2011 القرار رقم (409/2011) والخاص باوضاع المقيمين بصورة غير قانونية والمتضمن استكمال تقديم الخدمات في المجالات الانسانية والاجتماعية والمدنية للمقيمين بصورة غير قانونية ويشمل المسجلين وغير المسجلين في الجهاز المركزي.

ولفتت إلى منح غير المسجلين بطاقة ضمان صحي لتسهيل العلاج بالمجان بالإضافة إلى التعليم وإصدار الوثائق الرسمية ورخص القيادة ومنح بطاقة تموينية للمواد الغذائية أسوة بالمواطنين والعمل في القطاعين العام والخاص ورعاية الاشخاص ذوي الإعاقة.

وقالت العقيل: إنه بعد التدقيق في سجلات بعض تلك الفئة ثبت بأن عددهم قبل الغزو عام 1990 كان 220 الف فرد لكن العدد تقلص بعد تحرير الكويت من براثن الغزو العراقي في عام 1991 إلى 120 ألف فرد.

وذكرت أن العدد قد وصل إلى 85 الف فرد مقيم بصورة غير قانونية، وذلك في نهاية عام 2018 وأن أعداد الذين عدلوا أوضاعهم منذ إنشاء الجهاز المركزي من عام 2010 إلى أبريل 2019 بلغ (14042) فردا منهم (8710) تم تعديل وضعهم من خلال قيامهم باستخراج وثائقهم وجنسياتهم الأصلية والباقي يجري متابعة تعديل وضعهم حيث تم تحديد جنسياتهم الأصلية.

وفي مجال العمالة المتعاقدة شرحت الوزيرة العقيل أن الكويت قد أولت اهتماما بالغا في توفير الضمانات الكفيلة التي تتوافق مع التزاماتها في التصديق على 19 اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

وأشارت إلى اعتماد قانون العمل في القطاع الأهلي رقم 6 لسنة 2010 وإنشاء الهيئة العامة للقوى العاملة التي تعنى بتنظيم سوق العمل لأكثر من مليون و600 ألف ينتمون إلى 171 جنسية يساهمون بشكل فاعل في جهود التنمية التي تشهدها الكويت خلال العقود الماضية.

وأضافت أن الكويت اعتمدت القانون رقم (68) عام 2015 بشأن العمالة المنزلية والذي يعد نموذجا يحتذى لما جاء به من ضمانات عديدة وتحديد المسؤولية بين العامل المنزلي ورب العمل.

ولفتت إلى أنشاء مركز ايواء العمالة الخاص بالنساء والذي يقدم المساعدة والحماية القانونية والخدمات الصحية ويقدم وجبات غذائية مجانية للعمالة من النساء.

وأكدت أنه ومن منطلق حرص الكويت على تجريم جميع أنماط الاتجار بالأشخاص فقد تم اعتماد القانون رقم (91) لسنة 2013 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

وأوضحت أن هذا القانون تضمن نصوصا لعقوبات رادعة لمرتكبي تلك الجرائم فضلا عن التدابير المناسبة لمساعدة الضحايا وحمايتهم ومواكبة من الكويت للتطور التكنولوجي وآثاره السلبية المحتملة في توظيف ضحايا الاتجار بالأشخاص.

وأضافت أن قانون جرائم تقنية المعلومات تضمن عقوبات رادعة لكل من أنشأ موقعا أو نشر معلومات باستخدام الشبكة المعلوماتية أو بأي وسيلة أخرى بقصد الاتجار بالأشخاص أو تسهيل التعامل بشأنهم.

وفي مجال تعزيز بناء قدرات الكوادر الوطنية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين قالت العقيل: إن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية قام بتنظيم العديد من الدورات التدريبية للقضاة واعضاء النيابة العامة في هذا المجال.

وأوضحت أن الكويت وسعيا منها نحو تعزيز آليتها لمكافحة الاتجار بالأشخاص فقد صدر قرار مجلس الوزراء باعتماد الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالاشخاص وتهريب المهاجرين والتي تحتوي على ثلاثة محاور رئيسة هي الوقاية والحماية والتعاون الدولي.

وذكرت أنه اتساقا مع قرار مجلس الوزراء فقد تم انشاء اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين برئاسة وزير العدل وعضوية العديد من الجهات المعنية.

وأشارت إلى أهم الخطوات التي قامت بها اللجنة في بداية عملها وهي اعتماد نظام الإحالة الوطنية لمنع الاتجار بالاشخاص كنموذج يحتذى في التعامل مع حالات الاتجار بالأشخاص من قبل كافة الجهات الوطنية المعنية وذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.

وأضافت أن الكويت تواصل جهودها في تقديم المساعدات الإنسانية الهادفة إلى تخفيف معاناة الانسانية الناتجة عن الفقر والمرض والجوع والكوارث الطبيعية والأزمات الناجمة عن الحروب في مناطق مختلفة من العالم باعتبار ذلك ركائز أساسية لحقوق الإنسان وفق ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولفتت إلى عدد الدول التي استفادت من دعم الكويت مع نهاية عام 2018 إذ وصل الى 106 دول في كل من افريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

كما اشارت إلى هذا الدعم الذي استهدف مشروعات في قطاعات حيوية ذات صلة بحقوق الإنسان مثل الصحة والتعليم والنقل والمواصلات والمياه والصرف الصحي والزراعة والري والتصنيع والطاقة.

وقالت: إن الكويت عملت على التضامن مع ضحايا الأزمات الإنسانية المختلفة حول العالم، حيث استضافت ثلاثة مؤتمرات للمانحين لدعم الوضع الإنساني للنازحين واللاجئين في سورية إلى جانب المشاركة في المؤتمر الرابع والخامس.

ولفتت الوزيرة العقيل إلى تقديم الكويت حوالي 9ر1 مليار دولار لدعم الوضع الانساني في سورية وتقديم 200 مليون دولار لتغطية الاحتياجات الإنسانية في العراق.

كما استضافت الكويت مؤتمر إعادة إعمار العراق والتعهد بتقديم مليارى دولار أمريكي على شكل قروض واستثمارات وتقديم 600 مليون دولار لدعم الاحتياجات الانسانية في اليمن والمساهمة بحوالي 15 مليون دولار خلال الرئاسة المشتركة للكويت في مؤتمر المانحين لدعم لاجئ (الروهينغيا) في ميانمار.

وقالت: إنه جرى كذلك تنظيم مؤتمر دولي لحقوق الطفل الفلسطيني ويتم التحضير أيضا لعقد مؤتمر دولي لدعم التعليم في الصومال.

وأضافت الوزيرة العقيل أن الكويت تقدم دعما سنويا طوعيا لعدد من المنظمات الدولية المتخصصة ومنها المفوضية السامية لحقوق الانسان والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والملاريا ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) ومنظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أنروا) ومنظمة الأمم المتحدة للاغذية (فاو) وغيرها من المنظمات الدولية الإقليمية.

وذكرت أن الكويت تؤكد المضي قدما نحو صون الحقوق والحريات وتعزيزها على الرغم مما تشهده المنطقة من حالة عدم استقرار ونزاعات.

وأعربت عن تطلع الكويت إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى في المجتمع الدولي نحو أهداف ومساع افضل في سبيل الارتقاء بحقوق الإنسان والمساهمة أيضا في تعزيز عمل الفريق العامل ومجلس حقوق الإنسان.

وأكدت أن قضايا حقوق الإنسان قضايا ذات طبيعة دائمة ومتجددة تتطلب من الجميع في الوقت ذاته الأخذ بعين الاعتبار مراعاة قيم المجتمعات واحترام تقاليدها.

كما أكدت الوزيرة العقيل أن "ما حققته الكويت من انجازات في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها لا يعني انتهاء المطاف والاكتفاء بما تحقق وهو الامر الذي نصبو اليه من وراء هذا الحوار".

ويستعرض مجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان بشكل دوري شامل سجلات حقوق الإنسان لدى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرة كل خمس سنوات.

وكانت الكويت استعرضت في هذا الإطار مرتين من قبل سجلها الشامل أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ إنشائه من عام 2006.

الكويت تتطلع إلى التعاون مع المجتمع الدولي لتحقيق المزيد من التنمية والرفاهية المنشودة

خطة التنمية الكويتية الوطنية 2015 - 2020 تضمنت مجموعة أهداف لمساعدة البلاد في القضاء على التمييز ضد المرأة

«بلد الخير»: 34 ألف دينار من «أمانة الأوقاف» لمصرف النوافل

أشاد رئيس مجلس إدارة جمعية بلد الخير سعد الراجحي بدور الأمانة العامة للأوقاف فى دعم المشاريع الخيرية الانسانية التى تقوم بها الجمعية

وأوضح أن جمعية بلد الخير وقعت مؤخرا اتفاقية تعاون مشترم مع الامانة العامة للأوقاف بشأن تنفيذ مصرف النوافل لتوزيع الطرود والمواد الغذائية الاساسية من طعام ومأكل ومشرب إلى الأسر المتعففة وأصحاب العوز . وقد وقع الاتفاقية رئيس الجمعية سعد الراجحى ومثل الأمانة العامة للأوقاف نائب الأمين العام منصور الصقعبي.

وأكد أن مساهمة الامانة العامة فى تنمية المجامع فعالة بمختلف المجالات' مضيفا انه منذ نشأتها تسعى جاهدة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والتنموية مع مراعاة تحقيق الترابط بين المشروعات الوقفية والمشروعات الأخرى التى تقوم بها الاجهزة الحكومية وجمعيات النفع العام.

سعد الراجحي

وأوضح الراجحي أن هذه الاتفاقية "مصرف النوافل" يتم بموجبها صرف المبلغ المقدم من الامانة العامة للاوقاف على مصرف النوافل والبالغ قيمته 34ألف دينار داخل دولة الكويت وان تكون المساعدات عبارة عن مواد غذائية، بالإضافة الى ضرورة صرف المبلغ المقدم ضمن البنود المحددة من قبل الأمانة العامة للاوقاف الى جانب دراسة الحالة ومدى حاجتها قبل تقديم الدعم إليها، الذي يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع.

بشراكة استراتيجية مع أمانة الأوقاف

«نماء»: 100 أسرة استفادت من مصرف العاجزين عن العمل في المرحلة الأولى

وقعت نماء للزكاة والتنمية الاجتماعية بجمعية الإصلاح الاجتماعي مذكرة الشراكة والتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف لتنفيذ مصرف «العاجزين عن العمل»، ونص الاتفاق على أن تقوم نماء بتنفيذ مصرف «العاجزين عن العمل» بتمويل من الأمانة العامة للأوقاف تنفيذا لشروط الواقفين التي نصت عليها الحجج الوقفية بالأمانة وسيستفيد من المشروع 181 أسرة داخل الكويت عندما يكتمل المشروع.

و قال نائب المدير العام في نماء للزكاة والتنمية المجتمعية مرشد الرشدان إن مصرف «العاجزين عن العمل» يهدف إلى مساعدة العاجزين عن العمل داخل دولة الكويت بما فيهم المرضى بنسبة (35.9%) وكبار السن (47.5%) وذوي الاحتياجات الخاصة (16.6%) في مواجهة أعباء ومسؤوليات الحياة والتخفيف عن كاهلهم، وأوضح الرشدان أن نماء لن تتوقف عن مد أياديها البيضاء لمساعدة المحتاجين وقضاء احتياجاتهم ورعاية مصالحهم وتوفير الدعم المادي والمعنوي لهم مشيداً في الوقت ذاته بجميع المتبرعين وعلى ثقتهم المتجددة بنماء في كل عام.

وأكد الرشدان أن مثل هذه المشاريع تمكن نماء للزكاة والتنمية المجتمعية من ترجمة معاني التراحم والتكافل الاجتماعي وكل المبادئ الإنسانية والقيم النبيلة التي تتحقق عبر تخفيف معاناة المحتاج وإغاثة المنكوب والملهوف والفقير مشيداً بالجهود التي تبذلها الامانة العامة للأوقاف والمحسنين من أبناء الكويت الذين لا يدخرون جهدا في تقديم المساعدات للأسر المحتاجة

وأضاف الرشدان: هذه المشروعات وغيرها من المشروعات التي تقوم عليها نماء والمؤسسات الخيرية تعد صمام أمان ومصدر إنقاذ للفئات المستحقة إذ يشكل حماية نفسية ومالية وبدنية تسهم في بث الأمن والطمأنينة والاستقرار في جنبات المجتمع فتعمه الإخوة والتكافل وتسهم في بث روح الطمأنينة والراحة النفسية بين أبناء المجتمع إذ تسهم بشكل ملموس في زرع البسمة على الشفاه في مجتمع تعلو فيه نداء الأخوة والتكافل والتآزر.

وأثنى الرشدان على الشراكة بين نماء للزكاة والتنمية المجتمعية والأمانة العامة للأوقاف، مؤكداً أن نماء لها العديد من الشراكات مع الأمانة العامة للأوقاف في العديد من المصارف الوقفية، منها الموسمية كإفطار الصائم والأضاحي، ومصرف العشيات وغيرها.

مرشد الرشدان